

## اقتصاد

## دراسة تهتم كل الموظفين.. رفع الحد الأدنى المعفى من ضريبة الدخل

عبد الهادي شباط

للماليات، وأن تحدت الدوائر المالية من آليات عملها ريثما يتم الانتهاء من تطوير التشريعات الضريبية التي يجري العمل عليها في وزارة المالية.

من جانب، اعتبر نقيب نقابة المهن المالية والمحاسبية زهير تيناوي أن هذه الخطوة في وزارة المالية مهمة جداً، لأن شريحة العاملين في الجهات العامة باتت تمثل الحلقة الأضعف لجهة معدل ضريبة الدخل التي تتقاضاها الدوائر الزكوان قريط له «الوطن» بأن ضريبة الدخل إلى جانب الأجر باتت تتخطى ٢٠ بالمائة من أجر بعض شرائح العاملين في الجهات العامة، وهو ما يمثل حالة غير منطقية، ويستدعي إعادة النظر في ضريبة الدخل المطبقة على رواتب الموظفين، ومنه مراجعة الحد الأدنى المعفى لرواتب الموظفين، بما يحقق النفع من الزيادة الأخيرة على الرواتب والأجور، وخاصة أن هذه الزيادة تراكمت مع إدخال التعويض المعيشي في أصل الراتب.

وأقر رفع الحد الأدنى المعفى من ضريبة الدخل لحدود الحد الأدنى من أجور بداية التعيين لأقل فئة من العاملين بالدولة، وهو ما يمثل نوع من العدالة بحيث يكون هذا الحد الأدنى لبداية التعيين كله معنى من ضريبة الدخل، وهو نحو ٤٧ ألف ليرة، وأن تتجه الوزارة للبحث عن مطارح ضريبية جديدة ومعالجة حالة التهرب الضريبي الواسعة من خلال إعادة بالبيانات المالية المقدمة

للماليات، وأن تحدت الدوائر المالية من آليات عملها ريثما يتم الانتهاء من تطوير التشريعات الضريبية التي يجري العمل عليها في وزارة المالية.

من جانب، اعتبر نقيب نقابة المهن المالية والمحاسبية زهير تيناوي أن هذه الخطوة في وزارة المالية مهمة جداً، لأن شريحة العاملين في الجهات العامة باتت تمثل الحلقة الأضعف لجهة معدل ضريبة الدخل التي تتقاضاها الدوائر الزكوان قريط له «الوطن» بأن ضريبة الدخل إلى جانب الأجر باتت تتخطى ٢٠ بالمائة من أجر بعض شرائح العاملين في الجهات العامة، وهو ما يمثل حالة غير منطقية، ويستدعي إعادة النظر في ضريبة الدخل المطبقة على رواتب الموظفين، ومنه مراجعة الحد الأدنى المعفى لرواتب الموظفين، بما يحقق النفع من الزيادة الأخيرة على الرواتب والأجور، وخاصة أن هذه الزيادة تراكمت مع إدخال التعويض المعيشي في أصل الراتب.

## الوطن

ناقش مجلس الوزراء، بشكل موسع، دور ومهام كل وزارة في تطبيق الآلية التنفيذية للمرسومين التشريعيين (٣) و(٤) اللذين أصدرهما السيد رئيس الجمهورية بشار الأسد بخصوص تشديد العقوبات للمتعاملين بغير الليرة السورية.

وأكد المجلس في جلسته الأسبوعية أمس، أن المرسومين موجّهان للمتلاعبين والمضاربين على الليرة ولا يستهدفان قطاعات الأعمال والاستثمار والتجارة الخارجية والحالات المسوح لها قانونياً التداول بالقطع الأجنبي، مبيّناً أن جميع الإجراءات تهدف إلى تحسين العملة الوطنية، ما يتعكس إيجاباً على الواقع الاقتصادي والوضع المعيشي للوطنين.

وأعلن مصرف سورية المركزي أمس عن فتح أبوابه لشراء القطع الأجنبي من المواطنين بسعر الصرف التفضيلي (٧٠٠ ليرة للدولار) من دون وثائق. وحسب ما نشره المصرف عبر صفحته الرسمية على «فيسبوك»، فإنه «إشارة إلى المرسوم التشريعي رقم ٣ تاريخ ٢٠٢٠/٠٦/١٨ القاضي بتشديد عقوبة المتعاملين بغير الليرة السورية كوسيلة للدفعات أو أي نوع من أنواع التداول التجاري؛ وإلى المرسوم رقم ٤ تاريخ ٢٠٢٠/٠٦/١٨ القاضي بتشديد عقوبة إذاعة أو نشر وقائع ملققة أو مزاعم كاذبة أو وهمية لإحداث تذبذب أو عدم استقرار في أوراق النقد الوطنية؛ نهيي جميع الإخوة المواطنين بضرورة التعامل مع القنوات المصرفية الرسمية وعدم التعامل مع السوق السوداء أو الانجرار خلف المتلاعبين بسعر صرف الليرة السورية».

وأضاف إعلان المصرف «حرصاً على

«المركزي» يشتري الدولار من المواطنين بـ٧٠٠ ليرة من دون وثائق  
الحكومة: المرسومان موجّهان للمتلاعبين والمضاربين على الليرة ولا يستهدفان قطاعات الأعمال والاستثمار والتجارة الخارجية

أموال الإخوة المواطنين وطمانتهم وضمان عدم تعرضهم للمساءلة القانونية والملاحقة القضائية أو محاولات ابتزازهم من قبل المتلاعبين في السوق السوداء، فإنه يمكن للإخوة المواطنين والحائزين بمبالغ بالعملات الأجنبية بيع فروع مصرف سورية المركزي حصراً في المحافظات كافة، أي مبالغ بالدولار الأميركي أو اليورو دون أي وثائق وبسعر الصرف التفضيلي البالغ حالياً ٧٠٠ ليرة سورية لكل دولار أميركي، والذي يتم تحديده يومياً من قبل مصرف سورية المركزي».

وحسب بيان صحفي لمجلس الوزراء (تلقت «الوطن» نسخة منه) طلب من وزارة التجارة الداخلية إلزام الفعاليات التجارية الإعلان بشكل واضح عن أسعار جميع السلع الاستهلاكية والمعمرة، لمنع التجاوزات، وتعزيز الشفافية والمنافسة في عمليات البيع والشراء، إضافة إلى تطبيق نظام الفوترة في التعاملات التجارية، وكلف

المجلس وزارة الإدارة المحلية تفعيل دور المحافظين والمكاتب التنفيذية في إلزام الفعاليات التجارية الإعلان عن الأسعار.

وصنق المجلس على قرارات اللجنة التوجيهية العليا للحكومة الإلكترونية، وتم تكليف وزارات المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية ومصرف سورية المركزي تحفيز الفعاليات الاقتصادية والتشغيات والمنظمات والمجتمع الأهلي، وتقديم التسهيلات والمرونة لفتح حسابات مصرفية في المصارف العاملة، تمهيداً لإطلاق مشروع الدفع الإلكتروني.

واعتمد المجلس الدراسة التي أعدها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حول واقع واحتياجات سوق العمل وسياسات التشغيل اللازمة للخروج من الأزمة، وتوظيف الموارد البشرية بالشكل الأمثل، وتم تكليف وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل والتربية والتعليم العالي والتنمية الإدارية وضع الآلية التنفيذية

للداسة من خلال إعداد قاعدة بيانات تحدد الاحتياجات المستقبلية للتدريب والتوظيف وسياسات التشغيل، ووضع أسس منيعة لإدارة الموارد والطاقات البشرية واستثمارها، وتحديد دور الاتحادات وقطاع الأعمال باستيعاب العمالة وتوجيه قوة العمل في القطاع العام والخاص.

وتم الطلب من وزارتي الزراعة والتجارة الداخلية وضع الآلية التسويقية المناسبة لاسترجار كامل محصول القمح للموسم القادم من الفلاحين بمرونة وفعالية أكبر من السنوات السابقة، والاستمرار باسترجار الموسم الماضي من المحافظات الشرقية، وأتمتة عمل المخازن لمنع حالات الغش والاحتكار، وتأهيل الصوامع المتضررة في محافظة حلب.

وفي تصريح للصحفيين عقب الجلسة، بين وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل أنه تم خلال الجلسة التركيز على دور الوزارات

## في خطوة غير مسبوقه هل تتجه اللجنة إلى طلب استجوابه وحجب الثقة عنه؟

## «الخدمات» في مجلس الشعب تمهل وزير النقل ٢٤ ساعة لتقديم ملفات لشراء طائرة وتأخر شركة أجنحة الشام عن سداد التزاماتها

وأضاف حمود: تم عرضها على القانونيين وعلى المختصين في القطاع الجوي والمؤسسة والجميع أجمع على أن سعرها ممتاز بهذه المواصفات، مؤكداً أنه تم الاتفاق وأخذ موافقة مجلس الوزراء الذي أقر شراء الطائرة.

وبين حمود أنه تم شراؤها بعد دفع سلفة للمستفيد على أن يودع كفالة في البنك وهي أكثر من المبلغ الذي دفع له، إلا أنه بعد ذلك تم رصد الطائرة تسير رحلات ما يؤدي إلى تغيير موصفتها، كما أن تم التشكيك بالكفالة التي دفعها المستفيد بأنها غير صحيحة أو دقيقة.

وأضاف: إنه تمت إعادة التدقيق في الموضوع، وتم تشكيل لجنة تحقيق في الوزارة التي رصدت الموضوع فتبين لها أن الإجراءات سليمة إلا أن هناك بعض الأخطاء الإجرائية البسيطة وتمت محاسبية مرتكبها وليست لها علاقة بأي فساد.



محمد منار حبيجو

طلبت لجنة الخدمات في مجلس الشعب من وزير النقل على حمود تقديم الوثائق الخاصة بتعثر شراء طائرة تم التعاقد عليها مع أحد الأشخاص ووثائق أخرى بما فيها العقد الأساسي الخاص بعلاقة شركة أجنحة الشام للمفنيين لتحميل المسؤوليات والتبعات الإدارية والقانونية في حال وجدت، ما يثير التساؤل هل تتجه اللجنة إلى طلب استجواب الوزير حمود وحجب الثقة عنه في حال ثبت أمر غير صحيح في العقد، في خطوة غير مسبوقة؟

وعقدت اللجنة اجتماعاً أمس بحضور عدد كبير من أعضاء مجلس الشعب لمناقشة الملفين المشار إليهما.

وخلال الاجتماع قال رئيس اللجنة صفوان قربي: أطلب باسم اللجنة كل الوثائق بما فيها العقد الأساسي بين شركة أجنحة الشام مع الوزارة والملف المالي بهذا الموضوع بما فيها المطالبات المالية والتصفيات والمتابعة القضائية والقانونية التي تمت ومبررات هذه الفترة الزمنية الطويلة، مشيراً إلى أن الأمور المالية يجب أن تخضع للتدقيق سنوياً، لذلك غير مفهوم أن يكون هناك زمن طويل بألا تدفع وأوضح قربي أنه سوف يتم التأكد من المبالغ المستحقة على شركة أجنحة الشام ولم تستد إلى خزينة الدولة والتأخير ومبرراته والإبطاء في المتابعة القضائية للملف، علماً أنها تعمل على الخطوط الجوية السورية منذ أكثر من ١٠ سنوات، مضيفاً: هل التاريخي والتقصير كان سببها تصور في بنود العقد بين الوزارة والشركة، أم في المتابعة الإدارية والقانونية، أم إن هناك تقاسم مصالح وحصصاً غير معلنة أم كل ذلك جيمعاً؟

وخلال اجتماع اللجنة أمس أضاف قربي: بكل تأكيد التناغم والتكامل بين القطاعين العام والخاص ضروري لتنشيط الواقع الاستثماري والاقتصادي ومراعاة مرحلة حساسة وديقة مرربنا وهي الحصار والعقوبات على الشركة الأم وهي «السورية للطيران»، معتبراً أنه يبدو أن حصل أن شركات الطيران الخاصة التي استخدمت البنية التحتية والكوادر البشرية التابعة لوزارة النقل تجاوزت كل الحدود النافذة للعلاقة بين الطرفين.

واعتبر أن التصدير في التسديد المالي غير مفهوم رغم كل العادات الضخمة التي حققها الشركة نتيجة ربما سوق العمل الكبير المفتوح وبعض

للمجلس مجدداً والتأكيد إما الموافقة عليه لكلا تشريعياً في هذا الموضوع باقتراح مشروع مرسوم بذلك.

ولفت إلى أنه عندما علمت شركة أجنحة الشام بأننا في صدد إصدار مرسوم لإلزامها بالتسديد بأثر رجعي بادرت إلى التنازل على مضمون الحكم وهناك دعوى أخرى تنازلت عنها ووافقت على تسديد المبلغ المترتب عليها بغض النظر عن القرار القضائي وبالتالي تمت إعادة الحقوق لأصحابها.

وفيما يتعلق بملف الطائرة أوضح حمود أنه تم التواصل مع إحدى شركات الطيران وترخص في سورية وهي «غزال غلوبال» وأبدت استعدادها لجلب طائرة للشركة السورية وقدمت عرض سعر جيد جداً، مبيّناً أنها طائرة موديل ٢٠٠٥ ويسعر أرخص من الطائرة التي تم شراؤها.

السابقة بأن تعمل أجنحة الشام الخاصة على بعض الخطوط، موضحاً أن الشركة اتفقت مع السورية للطيران بأن تدفع بدلات عن الخطوط التي تسير عليها وهي تعويض تجاري، إلا أنه فيما بعد عادت وقالت إن التعويض التجاري التي تأخذها «السورية للطيران»، ليس من حقها. وأكد حمود أنه تم التفاوض بكل مراحله بين «السورية للطيران» وأجنحة الشام إلا أن القضاء حكم لصالح الشركة الخاصة والزم «السورية للطيران» بدفع مبلغ ٢,٥ مليون دولار، موضحاً أنه عند سؤال وزير العدل عن إمكانية إعادة المحاكمة أكد أنه لا يمكن ذلك.

وأضاف حمود: طلبنا من مجلس الوزراء أن يصدر قراراً بأحقية مؤسسة الطيران السورية بأخذ تعويض تجاري إلا أنه أحال الموضوع إلى اللجان المختصة وأعادها الموضوع ضمن الأنظمة والقوانين، إلا أنه تمت إعادة الموضوع

بالحفاظ على المال العام وقداسته باعتبار أنه عنوان مجلس الشعب والحكومة معاً، مضيفاً: في النهاية أنا على ثقة بأن وزير النقل سوف يتعاون لتقديم ما هو ضروري وحاص بالمفنيين للوصول إلى الحقيقة والحفاظ على السورية للطيران والهبة الحكومية.

## حمود يوضح

وأوضح الوزير حمود أن شركة أجنحة الشام تأسست في عام ٢٠٠٧ وكانت هناك شركتان تعملان وكانتا تتنافسان وهناك خلاف شديد بينهما وكانت علاقتهما مع الشركة السورية للطيران وفق المرسوم الذي تم تعديله أخيراً.

وبين حمود أن شركة أجنحة الشام أخذت خطوطاً كانت من حق الشركة السورية نتيجة تناقص عدد الطائرات رغم أنه من حقها الطيران على جميع الخطوط فتم اتخاذ قرار من الحكومة

عقد الطرف من الحكومة على حساب المال العام وشركة «السورية للطيران».

وفيما يتعلق بالملف الخافي الخاص بشراء الطائرة أكد قربي أنه سوف يتم التدقيق في تفاصيل العقد وإجراءات الشراء المتبعة التي قامت اللجنة بالتعاقد على شراء الطائرة، إضافة إلى مراجعة مواصفاتها ومدى تناسبها مع المبالغ المتفق عليها.

وأشار إلى أن مجلس الشعب بكل تأكيد هو جهة رقابية عليا تملك خبرات متخصصة عبر لجانه المختلفة ومنها لجنة الخدمات، إضافة إلى أنه يملك قائمة كبيرة من المستشارين الفقة بكل الاختصاصات ويستعين عند الضرورة بتخصصين إذا وجد ذلك مناسباً للتدقيق في أي ملف أو إضبارة لمتابعتها والوصول إلى الفكرة الصحيحة والتصويب إذا كان هناك أمر خاطئ: قربي لفت إلى أنه في النهاية الموضوع يتعلق

قربي: سيتم التدقيق بكل الوثائق لبيان إذا كان هناك قصور في بنود العقد أو حصص غير معلنة

حمود: القضاء حكم للشركة الخاصة وغرم «السورية للطيران» ٢,٥ مليون دولار إلا أن مرسوماً تشريعياً أعاد لنا الحق

وأكد حمود أن أسطول الطائرات خلال الحرب تراجع إلى طائرة في عام ٢٠١٦ وكندا نصل لم صفر من الطائرات، مضيفاً: بالتأكيد هل تقبل أن تستمر الشركة السورية في هذه الطريقة وتعمل عند الشركات الخاصة فكان لابد من الجأء لشراء الطائرات فتم إنجاز شراء أول طائرة كما كانت هناك إجراءات لتأمين محركات وتم بعض الإصلاحات لطائرات أخرى.